

Distr.: General
19 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ميكوليسكو (رومانيا)

ثم: السيد كيلبي (نائب الرئيس) (أيرلندا)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/66/13 و Add.1 و A/66/222 و A/66/296 و A/66/318 و A/66/520)

١ - السيد غراندي (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إن منطقة الشرق الأوسط تشهد تغيرات رئيسية بينما يراقب اللاجئون الفلسطينيون وهم محبطون من جراء عملية سلام متعطلة كان ينبغي أن تنهي مفاهم الطويل. والسياسي لأعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي أضاف إليها الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعدا آخر، لا يزال يشكل تحديا. ودعا جميع الأطراف إلى التزام الهدوء في ضوء التصعيد الذي جرى مؤخرا للعنف، معربا عن أمله في أن يؤدي الاتفاق لإطلاق سراح السجناء إلى تحسين الاستقرار الإقليمي، الذي ساهمت في تحقيقه الأونروا على مدار أعوامها الاثنتين والسنتين. وأضاف أنه يتعين مواصلة حماية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقانون الدولي.

الوكالة الشواغل الأمنية لإسرائيل، فإن المشاريع المعلقة متصلة بأمن اللاجئين. وإعادة بناء الهياكل الأساسية لغزة أمر بالغ الأهمية للإعمار المادي لها، إلا أن الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي أمر يتعذر تحقيقه في ظل الحصار غير المشروع الذي يجعل شعبها معتمدا على المعونة. وتواجه غزة حالة غير محتلمة، حيث يجري تقييد قدرتها الإنتاجية، بينما تُلبى احتياجاتها الأساسية من خلال تدخلات الأمم المتحدة. وقد اعتمدت غزة طيلة أربع سنوات على المعونات الدولية أو اقتصاد الأنفاق.

٣ - وأردف قائلا إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال له آثار سلبية على حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا يزال اللاجئون، برغم بعض التحسن في حالتهم الاقتصادية، ضعفاء ومعزولين، ويعانون من معدلات ثابتة للبطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا، أسفرت القيود المفروضة على التجارة والحركة عن خسائر اقتصادية تصل إلى ٦,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي القدس الشرقية، يشكل هدم المنازل وإلغاء حقوق الإقامة للفلسطينيين، مع بناء المستوطنات، تهديدا للأمن البشري. و يتكرر هدم منازل وممتلكات مجتمعات البدو المحلية.

٤ - وقال إن الأونروا عليها أن توفر مساعدات إنسانية خاصة في الضفة الغربية وغزة، ولكن لم يجر الوفاء إلا ب ٣٩ في المائة فقط من احتياجاتها لنداء الطوارئ في عام ٢٠١٠، مع توقعات مماثلة لعام ٢٠١١. وأشار إلى أن معدل البطالة في غزة واحدا من أعلى المعدلات في العالم، وقال إن الفجوة التمويلية الواسعة أجبرت الوكالة على إيقاف فرص العمل الجديدة أثناء الطوارئ في غزة وتأجيل المشتريات الغذائية لأول توزيع في عام ٢٠١٢. وطالبت الأونروا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بتقديم ٣٦ مليون دولار إضافية من

٢ - ومضى يقول إن السلطات الإسرائيلية خففت في عام ٢٠١٠ من الحصار المفروض على قطاع غزة، وسمحت بدخول المزيد من السلع، بما فيها مواد البناء من أجل مشروعات الأمم المتحدة. ووافقت الحكومة الإسرائيلية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على مشاريع الأونروا للبناء التي تبلغ قيمتها حوالي ١٨٨ مليون دولار من إجمالي تكاليف إعادة التعمير التي تقدر ب ٦٦١ مليون دولار على مدار ثلاث سنوات. ومع ذلك، تسببت إجراءات التصدير في تأخير عدد من مشاريع الهياكل الأساسية. وبينما تقدر

٧ - وأردف قائلاً إن الأردن لا يزال يشكل بيئة مستقرة للاجئين الفلسطينيين، مما يمكن الأونروا من التركيز على خططها للبرمجة والإصلاح. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة قدرها ٤٢ في المائة من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا يعيشون في الأردن، ويعيش الكثير منهم في فقر. وتقوم الحكومة بتحسين دعمها للمواطنين الضعفاء، وقد ناشدت المجتمع الدولي أن يقدم الاحتياجات الإنمائية للاجئين.

٨ - وأضاف أن استمرار الافتقار إلى تمويل ملائم للخدمات الرئيسية للوكالة يدعو إلى القلق الشديد. وقد جرى سد العجز في السنتين الماضيتين في اللحظة الأخيرة بفضل سخاء عدد قليل من المانحين. ويبلغ العجز حالياً ٤٦ مليون دولار، مما يعرض عمليات شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ للخطر. وفضلاً عن ذلك، تقل المساهمات المتوقعة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بقدر كبير عن المستوى اللازم لتحقيق أهداف التنمية البشرية للوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه الأونروا ضغوطاً لرفع مرتبات موظفيها لتتماشى مع أجور القطاع العام في البلدان المضيفة. ومع ذلك، حذر المانحون الرئيسيون من أنه لا يمكن توقع تمويل إضافي ضخم. وينبغي لجميع المانحين، بما فيهم المانحين غير التقليديين والدول العربية، زيادة التمويل في عام ٢٠١١ والأعوام المقبلة لوضع أعمال الوكالة على أسس مالية قوية ويمكن التنبؤ بها.

٩ - ومضى يقول إن الوكالة، إذ تقوم بتنشيط استراتيجيتها لتعبئة الموارد، ترغب في دعم الروابط مع المانحين الرئيسيين وجلب مانحين جدد. وقال إنه شعر بالارتياح لاستجابة المانحين الجدد، مثل البرازيل وتركيا والهند، بينما استأنفت بعض البلدان، مثل العراق، التمويل. وحث الدول العربية، التي دعمت بسخاء نداءات ومشاريع الطوارئ، على زيادة مساهماتها في الصندوق العام. وأشار إلى توصية الأمين العام بزيادة التمويل المقدم للوكالة من

أجل أنشطة الحماية في حالات الطوارئ التي تستهدف اللاجئين الضعفاء. ولما كان من المرجح أن تظل الاحتياجات الإنسانية ملحة في عام ٢٠١٢، فقد دعا إلى تقديم تبرعات سخية إضافية.

٥ - وأضاف أن الأونروا رحبت بقرار البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠ بمنح الفلسطينيين فرص الحصول على الوظائف النظامية في القطاع الخاص. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تقلل من اعتمادهم على المعونات مع الحفاظ على وضعهم كلاجئين. ومع ذلك، لا يزال الفلسطينيون في لبنان يعيشون في ظل وضع من أسوأ الأوضاع في المنطقة بالنسبة للاجئين؛ وكشفت دراسة استقصائية أن ٥٦ في المائة منهم من العاطلين عن العمل وثلثيها يعدون بصفة رسمية من الفقراء. وطلبت الأونروا مؤخراً مبلغاً إضافياً قدره ١٤٧ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الخاصة. وفي شمال لبنان، أُحرز تقدم في إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين، الذي دُمّر خلال النزاع في عام ٢٠٠٧، إلا أن المشروع يعاني من نقص في التمويل يبلغ ١٩٥ مليون دولار، دون حساب ٢٦ مليون دولار ضرورية لمساعدة الأسر المشردة لحين إعادة بناء منازلهم.

٦ - ومضى يقول إن اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية لا زالوا يتمتعون بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن البيئة السياسية والأمنية السلبية هي مبعث قلق شديد. ورغم عدم وجود ما يشير إلى استهداف اللاجئين بصفة خاصة، إلا أنهم تعرضوا للموت والإصابة والتشريد القسري. وانضمت الوكالة إلى الدعوات المطالبة بإلغاء العنف وتلقت تأكيدات بأن الحكومة السورية ستقوم بتيسير عمليات الأونروا. وفي الوقت نفسه، يقوم الموظفون الحاليون للوكالة بتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

دولار في مؤتمر المانحين بشرم الشيخ لهذه العملية، التي ستضطلع فيها وكالات الأمم المتحدة بدور رئيسي، وبخاصة في مجالي الإسكان والهياكل الأساسية. ومع ذلك، واصلت إسرائيل حصارها غير الشرعي. وشكر الأونروا والمانحين ولبنان حكومة وشعبا على جهودهم لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين. وقال إن المرحلة الأولى قد انتهت، وأعرب عن أمله في أن تتلقى الأونروا التمويل اللازم لإكمال العملية.

١٤ - وحيث إن الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الحالية سوف تؤثر بلا شك على قدرة الوكالة على تقديم الخدمات، أعرب عن دعمه للدعوات التي تنادي البلدان المانحة بتلبية احتياجات ميزانيتها الأساسية وتمويلاتها للطوارئ.

١٥ - ومضى يقول إن فلسطين تقدمت بطلب لقبولها عضوا في الأمم المتحدة. وطيلة سنتين، عكفت فلسطين على بناء مؤسسات الدولة، وأعلن عدد من الهيئات الدولية أن فلسطين مستعدة لبناء الدولة المستقلة بوصفها من البلدان ذات الدخل المتوسط. وأعرب عن أمله، مع دعم أكثر من ثلثي الجمعية العامة لطلب الانضمام، في أن يعتمد مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، قُبلت فلسطين للتو بوصفها عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وللمرة الأولى تُمنح فلسطين العضوية الكاملة لوكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة. وما كان لفلسطين أن تتمكن من شن الكفاح الوطني الذي قادها إلى تحقيق هذه الإنجازات دون دعم الأونروا، التي يتعهد بدعمه الكامل لها.

١٦ - السيدة فيفاس مندوزا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه، وفقا لتقرير المفوض العام، قتل ٨٧ فلسطينيا، بمن فيهم تسعة أطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٠، وجرح ١٥٤٣ آخرين، بمن فيهم ٣٦٠ طفلا، في أعمال العنف المتصلة بالنزاع.

الميزانية العادية التي اعتمدها الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١١، وشكر الأمين العام على الدعم الذي يقدمه.

١٠ - وقال إن الوكالة، إدراكا منها لضرورة إنجاز المزيد بتمويل أقل، تباشر الإصلاح المؤسسي، مثل خطة "التغيير المستدام" المبتكرة التي تركز على النتائج، والمصممة لتحسين تقديم الخدمات. وعلى الرغم من أن الوكالة قد أحرزت تقدما طيبا في مجالي التعليم والصحة، يتعين عليها إيلاء الأولوية للخدمات الغوثية والاجتماعية التي تستهدف أشد اللاجئين ضعفا. وتمشيا مع التزام الوكالة باختبار الذات، ستستخدم نتائج تقييم مستقل لبرنامج التطوير التنظيمي لتحسين العمليات. وسيواصل ملايين اللاجئين الفلسطينيين الاعتماد على اهتمام وسخاء المجتمع الدولي، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة.

١١ - السيد أساراف (إسرائيل): سأل عن السبب في أن المفوض العام لم يشر إلى الصواريخ التي تطلق على المواطنين الإسرائيليين عند وصفة الحالة في غزة.

١٢ - السيد منصور (مراقب عن فلسطين): شكر الأونروا وموظفيها على عملهم الرائع لمساعدة ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وشكر أيضا شعوب وحكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان على مساعدتهم التي ستظل ضرورية إلى أن يجري التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

١٣ - وأضاف أن الوكالة تعمل في ظروف غير عادية في حالات طوارئ متكررة ناتجة عن الأعمال العدوانية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الأراضي الفلسطينية، وبالتحديد في قطاع غزة، حيث لم تسمح إسرائيل بالاضطلاع بعملية إعادة الإعمار. وأشار إلى أنه قد أعلن التبرع بمبلغ ٤,٥ مليون

فحسب، بل أيضا في المنطقة الأوسع نطاقا، بما فيها لبنان والجمهورية العربية السورية.

٢٢ - ومضى يقول إن العجز البالغ ٤٦ مليون دولار في الميزانية الأساسية للوكالة من شأنه أن يؤثر على أهم أنشطتها، وهي المدارس والمستشفيات والأعمال الاجتماعية؛ ولا يمكن دفع أجور الموظفين دون تمويل. وتجري الوكالة مفاوضات مكثفة مع ثلاثة أو أربعة من المانحين الرئيسيين، وتأمل في سد العجز. وبخلاف ذلك، لن تتمكن الوكالة من دفع مرتبات الموظفين عن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وستقوم بإرجاء الدفع إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويكرر المانحون مطالبة الأونروا بتحسين تخطيطها، إلا أن حالة عدم التيقن السائدة تعوق التخطيط. ويواجه المانحون صعوبة إلا أن عدد اللاجئين واحتياجاتهم في تزايد كبير.

٢٣ - وأردف قائلا إن من الصعب تحديد تكلفة الإجراءات المتعلقة بالحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. وبموجب اتفاق عقد مع السلطات الإسرائيلية يتعين توخي أقصى درجات اليقظة بالنسبة للمواد التي تدخل غزة، وتضطلع الأونروا بذلك بالرغم من تكلفته على نحو يرضي بوضوح جميع الأطراف المعنية. وأنفقت الأونروا في عام ٢٠١٠ مبلغ قدره ١,٩ مليون دولار في التخزين والنقل، بالإضافة إلى التكاليف العادية لاستيراد البضائع إلى غزة. وسترفع التكلفة في عام ٢٠١١ بسبب زيادة حجم الشحنات، وهو أمر بخلاف ذلك موضع ترحيب.

٢٤ - السيد لوفالد (النرويج): تكلم بصفته مقرر الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأونروا وقدم تقريره (A/66/520)، وقال إن أزمة تمويل الوكالة أصبحت أزمة هيكلية ولا تزال احتمالات سد العجز، الذي يبلغ حاليا ٤٧,٦ مليون دولار، بعيدة المنال. وتنتقص الأزمة من

وسألت عما فعلته الأمم المتحدة لكفالة حماية المدنيين في الأراضي المحتلة.

١٧ - السيد عبد العزيز (مصر): سأل عما إذا كان من المتوقع سد العجز في ميزانية الأونروا قبل نهاية العام، وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل ستتأثر العمليات الميدانية.

١٨ - السيد رمضان (لبنان): ذكّر بمعاونة اللاجئين الفلسطينيين، وسأل عما إذا كانت الأونروا قد قدرت التكاليف الإضافية التي ترتبط بالحصار الإسرائيلي لغزة.

١٩ - السيد غراندي (المفوض العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال ردا على ذلك أن الإدانة العلنية للأونروا لقتل المدنيين في جميع مناطق عملياتها، بمن فيهم الذين قتلوا بصواريخ انطلقت من غزة، مسجلة. ودون الدخول في تفاصيل، أعرب عن تقدير الأونروا للشواغل الأمنية لإسرائيل. وكرر نداءه للجميع بالتزام الهدوء.

٢٠ - وشكر المراقب عن فلسطين على تأييده، وقال إن الأونروا تتطلع للدعم الفلسطيني في المستقبل.

٢١ - وأضاف أن الأمم المتحدة تحمي المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من نواح عديدة. ومن غير المعروف بالقدر الكافي أن كثيرا من تلك المشاكل تُحل من خلال القنوات الدبلوماسية مع السلطات الإسرائيلية على الصعيد الميداني، وقد أعرب عن تقديره لذلك. والدعوة من الأدوات الهامة الأخرى. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الوكالات ذات الولايات الحصرية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن للأونروا دور هام تضطلع به عندما يتأثر اللاجئون الفلسطينيون بصفة محددة. وتحمي الوكالة المدنيين من خلال أعمالها في مجالي التعليم والصحة، وتنسق بين الوكالات المسؤولة عن حقوق الإنسان. ولا يجب حماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

موظفي الوكالة لا يحصلوا على بدل المخاطر، برغم أنهم كثيراً ما يعملون في ظل ظروف صعبة وخطرة، وهي حالة ينبغي إصلاحها. ولا تزال المحنة المستمرة للاجئين تتصدر قائمة أولويات القيادة الفلسطينية أثناء سعيها لتحقيق تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بينما ترفض إسرائيل المبادئ الأساسية لعملية السلام. ومن دواعي الأسف والقلق البالغين أن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا محرومين من حقوقهم برغم قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) والقرارات اللاحقة. وقد ضاعف الافتقار إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين، بسبب تعنت إسرائيل وتجاهلها التام للقانون الدولي، من الآثار المفجعة لتشريد الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم، مما أدى إلى تفاقم النزاع إلى حد كبير.

٢٧ - وأضافت أن مسألة لاجئي فلسطين ما برحت تشكل أضخم القضايا وأطولها في العالم. وأكثر من نصف جميع الفلسطينيين من اللاجئين - وهم يعيشون على مدى ثلاثة أجيال في فقر ومشقة وعدم استقرار، ويعيش الملايين منهم في المخيمات - بينما يعاني النصف الآخر من القمع الإسرائيلي في ظل الاحتلال العسكري. والذين يعيشون في المخيمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، هم الأسوأ حالاً. ومع ذلك، فإن إسرائيل تحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم وتكر أي مسؤولية عن محنتهم. ويواجه اللاجئون ظروفًا اجتماعية قاسية وعدم استقرار على أرض الواقع، مما يضاعف من الأعباء المالية للوكالة، بينما تعرقل إسرائيل عمداً عمليات الأونروا وتبقي على حصارها غير الشرعي لقطاع غزة. ومع ذلك، تواصل الأونروا برامجها للعمالة والتمويل البالغ الصغر، وتمنح اللاجئين الفرص من أجل كسب الرزق والتنمية. وسلط الضوء على بعض الجهود التي تبذلها الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، بالإضافة إلى غزة والضفة الغربية، الأمر الذي يجعل الفلسطينيين يشعرون بالامتنان.

إمكانية الحصول على بعض خدمات الأونروا ونوعية هذه الخدمات، وتزيد من مشقة الموظفين، وتجعل من الصعب على الوكالة الامتثال لولايتها. ولذلك، هناك حاجة ملحة للتبرعات لكفالة الحفاظ على الخدمات التي تقدمها الأونروا. وإلى أن يجري التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يتقاسم المجتمع الدولي المسؤولية عن كفالة حصول برامج الأونروا على التمويل الكافي. وبرغم سخاء المانحين، لم تف ميزانية الصندوق العام حتى بالحد الأدنى من احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيدون بنسبة ٣ في المائة سنوياً ويواجهون مشاكل إنسانية. ويجب ضخ حوالي ١٤٥ مليون دولار بصورة عاجلة في احتياطات رأس المال المتداول للأونروا. وسعت الأونروا بالفعل إلى تحسين تبعيتها للموارد عن طريق إنشاء إدارة جديدة للعلاقات الخارجية والاتصالات وتوسيع قاعدة مانحيها؛ ويؤيد الفريق العامل إجراء إصلاحات مالية إضافية.

٢٥ - وأضاف أنه في ظل الظروف التشغيلية والإنسانية الصعبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في غزة، يفتقر الفريق العامل جميع المانحين المحتملين، بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط، على تمويل نداءات الطوارئ للوكالة لعام ٢٠١١ تمويلاً كاملاً. والتمويل الضئيل الذي جرى تلقيه لإعادة بناء مخيم نهر البارد يثير الانزعاج بشكل خاص. ويؤيد الفريق العامل زيادة فتح معابر غزة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي أن تستعرض الجمعية العامة المستوى والنطاق الحاليين للتمويل من الميزانية العادية، بينما يتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في توصية الأمين العام بزيادة هذا التمويل دون زيادة الميزانية الإجمالية.

٢٦ - السيدة عبد الهادي - ناصر (مراقبة عن فلسطين): شكرت الأونروا وجميع موظفيها في كل ميدان من ميادين العمل لالتزامهم بتقديم الخدمات والمساعدات في حالات الطوارئ للاجئين الفلسطينيين. وقالت إنه من المؤسف أن

وتتميتهم البشرية. وما فتئت معاناة اللاجئين تزداد سوءاً بعد ٤٤ سنة من الاحتلال العسكري والانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي. وفضلاً عن ذلك، تشتمل الممارسات غير المشروعة لإسرائيل استهداف موظفي الأونروا ومرافقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعاقة قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها. وأدان انتهاك إسرائيل لحرمة مباني الأمم المتحدة؛ وقال إنه يتعين على إسرائيل احترام التزاماتها بموجب الدستور واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والسماح للوكالة بالوصول بلا عائق إلى المستفيدين منها. ويجب أن توقف إسرائيل استهدافها العسكري للوكالة، وإعاقة تحركاتها، ومضايقة موظفيها، وفرض ضرائب ورسوم عليها، مما يقوض أعمالها ويضيف إلى أعبائها المالية.

٣١ - وكرر دعوة الوكالة إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي الذي فرض دون وجه حق على قطاع غزة لأكثر من أربع سنوات، مما يضر بشكل خطير بالأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية لمجتمع اللاجئين، وبأعمال الوكالة. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال، بالإضافة إلى الفتح الدائم للمعابر، إلغاء القيود التي تفرضها على استيراد مواد البناء، التي تحتاج إليها الوكالة من أجل عملية إعادة بناء المدارس والمنازل والهياكل الأساسية المدنية التي طال انتظارها. وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تواصل إسرائيل تشييدها المستوطنات والجدار والتوسع في ذلك، إلى جانب نظامها المحكم للإغلاقات، ونقاط التفتيش، وهدم المنازل، وحملات الإغارة والاعتقال، والعمليات العسكرية. وينبغي أن يكفل المجتمع الدولي الوقف الفوري لهذه الأنشطة غير المشروعة التي تتسبب في آثار مدمرة على السكان الفلسطينيين وفي تقويض أنشطة الوكالة.

٢٨ - وأعربت عن استنكارها لاستمرار إسرائيل في تقويض أعمال الأونروا وإعاقتها غير المشروعة لحصول اللاجئين على الخدمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أثر على جميع جوانب حياتهم. وقالت إنه يجب حمل إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وكررت الإعراب عن امتنان فلسطين العميق تجاه الدعم العالمي المبدئي لمهمة الأونروا، مما يعكس التزاما سياسيا وإنسانيا بحقوق ورفاه اللاجئين الفلسطينيين. وينبغي أن يكتف المجتمع الدولي الجهود لتعزيز إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية؛ وهذا من شأنه أن يضع حدا لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة من خلال الحل القائم على دولتين وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وقد دعا الرئيس محمود عباس، في خطابه أمام الجمعية العامة، إلى وضع حد فورا لمعاناة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في أوطانهم والمغتربين. واختتمت كلامها قائلة إن المجتمع الدولي مسؤول عن حصول الفلسطينيين على حقوقهم وكفالة تمكنهم من التمتع بالاستقرار والسلام والعدل، وهو ما حرموا منه منذ أمد طويل جدا.

٢٩ - تولى الرئاسة السيد كيلي، نائب الرئيس.

٣٠ - السيد عبد العزيز (مصر): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وأكد أهمية دور الأونروا في خدمة أكثر من ٤,٨ ملايين لاجئ فلسطيني، والتخفيف من محنتهم من خلال تقديم الخدمات، بالإضافة إلى أعمالها في مجالات الهياكل الأساسية للمخيمات، والتمويل البالغ الصغر، والمساعدة في حالات الطوارئ. وسيظل هذا الدور أساسي حتى يحصل اللاجئون الفلسطينيون على حقوقهم غير القابلة للتصرف عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل إنكار حقوق اللاجئين الفلسطينيين وانتهاكها، والإضرار برفاههم وسلامتهم

اللاجئين. وقدم الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تبرعه للصندوق العام، مساهمة إضافية قدرها ٢,٤ مليون يورو. وجرى تعبئة ٢٢ مليون يورو إضافية من صك تحقيق الاستقرار، رُصدت ١٠ مليون يورو منها من أجل برنامج الإنعاش المبكر في غزة. وخُصصت ١٢ مليون يورو أخرى لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين. كما حصلت الأونروا على ١٤,٣ مليون يورو في صورة معونة إنسانية من إدارة المعونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، وخمسة ملايين يورو من خلال البرنامج المواضيعي للأمن الغذائي.

٣٥ - ومضى يقول إن الاتحاد دعم الألعاب الصيفية التي أقامتها الوكالة في غزة في عام ٢٠١١، وأدان تعرض بعض المرافق للتخريب. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بوجه خاص حيال التطورات الجارية في الجمهورية العربية السورية بشكل يؤثر على عمليات الوكالة، ويأسف للهجوم الذي حدث في آب/أغسطس ٢٠١١ في منطقة اللاذقية التي يقع فيها مخيم اللاجئين. وقام الاتحاد على الفور بتعبئة ما يقرب من ١١ مليون يورو كتمويل إضافي لمشروعين للأونروا في المخيم.

٣٦ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي بدأ تنفيذ إجراءات داخلية، بحيث يتمكن من تعبئة مساهمته لعام ٢٠١٢ للصندوق العام للوكالة، لكفالة استمرارية تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وحث المانحين الجدد على الالتزام المالي إزاء أعمال الأونروا والمانحين الحاليين على زيادة مساهماتهم. وأخيراً تعهد بقيام الاتحاد الأوروبي بتقديم دعمه الثابت من أجل وفاء الوكالة بمهامها وللتنفيذ الناجح لإصلاحاتها.

٣٧ - السيد ديالو (السنغال): قال إن اللاجئين الفلسطينيين تعرضوا للإهانة والحرمان طيلة ٦٠ سنة وعانوا أكثر من أي مجموعة أخرى من اللاجئين، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل رغم تقديم

٣٢ - وأضاف أن قدرة الوكالة على تحقيق أهدافها تتأثر بسياسات البلدان المانحة والتغيرات التي تحدث بين اللاجئين. وينبغي النظر بجدية في طرق زيادة المساهمات للتخفيف من العجز المالي الجاري، الذي تفاقمه الحالة على أرض الواقع. والتوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة لاجئي فلسطين أمر حيوي لتسوية قضية فلسطين والنزاع العربي - الإسرائيلي ككل. ويجب بذل جميع الجهود الضرورية تحقيقاً لهذه الغاية بحيث تتمكن فلسطين من أن تحتفل قريباً بإقامة الدولة، وعاصمتها القدس الشرقية.

٣٣ - السيد فرايلاس (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والاتساق ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا، وأشاد بالتزام موظفي وإدارة الأونروا، الذين يقدمون خدمات أساسية للاجئين الفلسطينيين في ظل ظروف كثيراً ما تكون صعبة. وجميع أنشطة الوكالة هامة بالنسبة لرفاه السكان اللاجئين. ويظل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر مانح للوكالة، حيث تبرع بأكثر من ١,٢ بليون يورو من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، بينما تبرعت فرادى الدول بمبالغ كبيرة خلال نفس الفترة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للصندوق العام لعدة سنوات متتالية؛ ويتوخى الاتحاد الأوروبي، في إطار الإعلان المشترك الأخير، تقديم مساهمة سنوية قدرها ٨٠ مليون يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ رهناً بمخصصات الميزانية.

٣٤ - وأضاف أن مساهمات الاتحاد الأوروبي للأونروا في عام ٢٠١١ كانت واحدة من أعلى المساهمات لسنوات، فبلغ مجموعها ١٢٤ مليون يورو بحلول تشرين الأول/أكتوبر. واستُخدم معظم هذه الأموال في دفع مرتبات المدرسين والأطباء والأخصائيين الاجتماعيين في مخيمات

اهتمام عاجل لاستمرار عدم توفر التمويل الكافي للوكالة، مما قد يسفر عن إجراء تخفيضات في البرنامج أو وقفه، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المنطقة. وختتم كلامه قائلاً إن الوقت قد حان لإيجاد سبل لضمان تمكن الأونروا من مواصلة أعمالها الهامة جدا وتمهيد الطريق للسلام.

٤٠ - السيد فام فينه كوانغ (فييت نام): قال إنه في ظل الاضطراب الاقتصادي العالمي وبرغم القيود المالية، تواصل الوكالة تحمل مسؤولية حسيمة. وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الناجمة عن احتلال إسرائيل العسكري وأعمالها غير القانونية. وأضاف أن وفد بلده يؤيد إعلان حركة بلدان عدم الانحياز بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين؛ ويجب إيلاء اهتمام عاجل لحالتهم الخطيرة. وأضاف أن وفد بلده يأسف لعرقلة أعمال الأونروا بفرض قيود على حركتها والإضرار بهيكلها الأساسية ومرافقها. ويجب احترام امتيازات الوكالة وحصاناتها احتراماً كاملاً ووقف الإجراءات التي تعيق أعمالها.

٤١ - ومضى يقول إن فييت نام، التي تحملت مشقات وخسائر هائلة نتيجة للحرب، تقدر قضية السلام. ودعا جميع الأطراف إلى تسوية النزاع من خلال المفاوضات السياسية وعدم اتخاذ أية إجراءات قد تؤثر على نتائجها أو تقوض الثقة. ويتعين على إسرائيل أن تتوقف عن بناء جدار الفصل والمستوطنات، وأن تلغي جميع التدابير التقييدية وتكفل وصول المساعدات الإنسانية. وعلى جميع الأطراف الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد اعترفت فييت نام منذ أمد بعيد بدولة فلسطين، وسوف تؤيد مطلبها المشروع بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما تؤيد فييت نام تجديد الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية

كل الدعم لطلب الفلسطينيين التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة اللاجئين وفقاً لقراري الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) و ٣٠٢ (د - ٤). وفضلاً عن ذلك، بُذل كل جهد ممكن لإقناع إسرائيل بالتوقف عن إعاقة عمليات الأونروا في الأراضي المحتلة. ولم تدخر الأونروا أي جهد لتنفيذ برامجها وتقديم الخدمات إلى قرابة خمسة ملايين من اللاجئين الفلسطينيين. ومع ذلك، يتعين على المجتمع الدولي تعبئة الموارد الضرورية لتمكين الوكالة من تحقيق التنمية البشرية للاجئين. وكلفت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بتمويل جزء صغير فقط من احتياجات الأونروا، ويجب إعادة النظر في ذلك. ومما يؤسف له أن المبادرات التي اتخذت في عام ٢٠١٠ فشلت في أن تجعل لواحد من أهم برامج المنظمة قاعدة مالية راسخة. وقال إن وفد بلده يعتقد، فيما يتعلق بالفلسطينيين المنفيين، أن تأخير العدالة يعد بمثابة حرمان منها.

٣٨ - السيد ساريودين (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده منزعة بشكل عميق من انتهاك إسرائيل المستمر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. وينبغي لإسرائيل أن ترفع الحصار عن غزة، وهو الحصار الذي فرض على اللاجئين كعقاب جماعي وأفضى إلى صعوبات إنسانية كبيرة؛ كما ينبغي فتح المعابر للسماح بإعادة الإعمار الذي تشتد الحاجة إليه. وتواصل إسرائيل توسيع مستوطنتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما لا يتسبب في عرقلة السلام فحسب، بل في انتهاك القانون الدولي وتعقيد حياة اللاجئين الفلسطينيين أيضاً. واعترف بالدور الحيوي للأونروا في الإسهام في الاستقرار الإقليمي عن طريق تحسين رفاه اللاجئين وأحوالهم المعيشية، مما يعد استثماراً في عملية السلام.

٣٩ - وأضاف أن إندونيسيا تؤيد بقوة الطلب الذي تقدمت فلسطين به مؤخراً لعضوية الأمم المتحدة، وهي خطوة إيجابية صوب السلام. ودعا المجتمع الدولي إلى إيلاء

- ٤٥ - وأضاف أن تقرير المفوض العام للأونروا (A/66/13) و Add.1) يصف مرة أخرى المأساة التي ألحقتها إسرائيل بالشعب الفلسطيني والحصار اللاإنساني المفروض على غزة، حيث ما زالت إسرائيل تعيق مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة، الذي دمرته خلال عدوانها في عام ٢٠٠٨، مرتكبة جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. وما زالت إسرائيل ترتكب هذه الجرائم. بمنأى عن المساءلة، وترفض إعادة بناء مدارس ومنشآت الأونروا، وتمارس ابتزازها ضد أنشطة الأونروا ومشاريعها في غزة.
- ٤٦ - وأردف قائلاً إن السكان في الأراضي الفلسطينية يخضعون لنظام قيود عنصرية صارم على التنقل والإقامة وممارسة الحريات الأساسية، إضافة إلى جدار الفصل العنصري، وحالات الإغلاق وحظر التجول. كما شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقييد حرية تنقل موظفي الوكالة وبضائعها، مما أثر سلباً على الحالة الإنسانية للاجئين وعلى قدرة الأونروا على الاضطلاع بمهامها.
- ٤٧ - وأضاف أن البلدان العربية المضيئة للاجئين الفلسطينيين هي أيضاً بلدان مانحة، من خلال ما تقدمه من خدمات ومساعدات. وتستضيف سوريا أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني، وتعاملهم كما تعامل مواطنيها. وقد بلغ مجموع المساعدات السورية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا ٢٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٠. وتقدم سوريا أيضاً كل الدعم الممكن للأونروا.
- ٤٨ - وذكر أن حكومة بلده لا تدخر جهداً لحماية أرواح اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم داخل أراضيها، بما في ذلك الاستجابة لما قامت به مؤخرًا جماعات إرهابية مسلحة من أعمال قتل وتخريب. ويرفض وفد بلده أي تشويه للحقائق المتعلقة بمحادثة مخيم رمل الجنوبي في اللاذقية التي تضمنت
- وبلدان المنطقة والأمم المتحدة لتعزيز المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن جميع القضايا الرئيسية.
- ٤٢ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن قضية اللاجئين تشمل مسؤوليات دولية وسياسية وقانونية وأخلاقية وليست مجرد مسؤولية إنسانية عن تقديم الخدمات. وقد وقع شعب بأكمله ضحية للاستعمار والتواطؤ الدولي، مما أدى إلى طرده واحتلال أرضه. شعب عانى من الاضطهاد والتمييز والتطهير العرقي وإنكار هويته الوطنية طوال عقود من الزمن. واللاجئون الفلسطينيون الذين يزيد عددهم عن خمسة ملايين لاجئ يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم، ويعيش الكثيرون منهم في ظل احتلال إسرائيلي ينتهك أهم القيم والمبادئ الإنسانية الأساسية.
- ٤٣ - وأضاف أنه قد مضى أكثر من ستة عقود على اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨، إلا أن المجتمع الدولي لا زال عاجزاً عن تنفيذه. وينطبق نفس القول على جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى بشأن احتلال إسرائيل للأراضي العربية والجرائم التي ارتكبتها هناك واستقدامها مستوطنين غرباء من شتى أنحاء العالم للاستيلاء على بيوت الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم في ظل دعم دول تزعم رفضها للمستوطنات وتنصب نفسها حامية لحقوق الإنسان.
- ٤٤ - ومضى يقول إن هذه الدول تمنح إسرائيل في الواقع حصانة استثنائية خارج إطار القانون الدولي، مما يشكل وصمة في حق الأمم المتحدة لا يجب السكوت عنها حفاظاً على العدالة الدولية ومصداقية المنظمة. ولم يعد من المقبول أن تتصل الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الميثاق فيما يتعلق بإلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك القرارات المتصلة بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم.

أيضا. وترتبط مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقضية أكبر هي قضية فلسطين، التي يكمن حلها في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة تمنحهم حقوقهم الكاملة بموجب القانون الدولي.

٥١ - وأضاف أن الانخفاض الملحوظ في الموارد والدعم المالي للأونروا، الذي ازداد تفاقما نتيجة الأزمة المالية العالمية وزيادة عدد اللاجئين، لم يؤثر على قدرة الوكالة على تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية فحسب، بل على برامجها لتقديم المساعدة والمعونة في حالات الطوارئ. ومضى يقول إن حكومة بلده، التي تمنح اللاجئين باستمرار الدعم السياسي والمالي والأدبي، دفعت مساهماتها في ميزانية الوكالة بالكامل عن عام ٢٠١١. وحث المانحين على مضاعفة مساهماتهم بغية معالجة العجز في الميزانية وتلبية تزايد الاحتياجات الإنسانية الملحة للاجئين الفلسطينيين. وختم كلمته قائلا إن حكومة بلده ساهمت في الجهود التي بذلت لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين، ورحبت باستراتيجية الأونروا لإصلاح التعليم للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥ التي بدأ تنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٥٢ - السيدة سميث (النرويج): قالت إن العجز في ميزانية الأونروا مستمر، مع توقع وجود عجز في الميزانية الأساسية لعام ٢٠١١ قدره ٢٠ في المائة. ومع نمو عدد السكان اللاجئين بنسبة ٤,٢ في المائة سنويا، من الضروري إجراء تعديلات هيكلية على تمويل الوكالة. والنرويج، إدراكا منها أن الحل الطويل الأمد هو تعزيز قاعدة المانحين، شاركت في الجهود التي تبذلها الأونروا لجذب مانحين جدد. وفضلا عن ذلك، ستواصل النرويج التعاون مع الوكالة فيما يتعلق بفعالية استخدام الموارد. ويجب أن تضمن الجمعية العامة من جانبها توفير التمويل المناسب للأونروا من الميزانية العادية.

٥٣ - وأضافت أن عمليات الأونروا تحتاج إلى مزيد من التحسينات، ويجب تنفيذ المرحلة الثانية الحاسمة من الإصلاح.

عمليات بحث عادية لتعقب المجرمين المسلحين الذي لجأوا إلى هناك. ولم تلجأ الحكومة إلى العنف المسلح، أو يصاب أي لاجئ فلسطيني، كما أكدت ذلك مصادر فلسطينية، بخلاف ما ذكرته تقارير تحريضية في بعض وسائل الإعلام.

٤٩ - ومضى يقول إن الأونروا بحاجة إلى زيادة في التمويل وتوسيع قاعدة المتبرعين والوفاء بالتبرعات المتعهد بها، كي تتمكن من مواصلة خدماتها وتحسينها. وينبغي أن تُزود الأونروا بالموارد المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك في ضوء الحالة المالية الحرجة للوكالة والانخفاض في التمويل بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ودعا الدول التي تخصص بلايين الدولارات، بدون أدنى تردد، لخوض الحروب والتدخل في شؤون الدول الأخرى وتقديم المساعدات المالية والعسكرية لإسرائيل، إلى أن تراجع هذه السياسات بما يتوافق مع حقوق الإنسان والقيم الإنسانية المتحضرة. وتخصيص هذه الدول جزء ضئيل من تلك الأموال، بدلا من تملصها من مسؤولياتها، يمكن أن يسهم بشكل كبير في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتحسين الظروف للإنسانية التي يعيشونها.

٥٠ - السيد الفلاحي (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن قلق بلده إزاء الحالة المفجعة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون نتيجة للعدوان الإسرائيلي والسياسات القمعية. ووجه الانتباه إلى العواقب الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية الوخيمة لانتهاكات إسرائيل لحقوق اللاجئين وحرمانهم. وقال أنه يجب فرض المزيد من الضغوط الدولية على إسرائيل لرفع الحصار عن غزة، والكف عن عرقلة مشاريع الأونروا، وتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، وكفالة سلامة موظفي الأونروا ومرافقها عملا بالقانون الدولي. ولا يقيد الحصار غير الشرعي حركة اللاجئين الفلسطينيين ويمنع حصولهم على المساعدات الإنسانية الدولية فحسب، بل يحول دون إعادة بناء المدارس والمستشفيات

دولار في عام ٢٠١١، مما يجعلها ثالث أكبر المانحين، كما خصصت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمشاريع صندوق الأقصى.

٥٦ - ومضى يقول إن وفد بلده يدين بشدة الحصار على غزة ويدعو إلى رفعه فوراً. ويطلب الوفد بالوقف الفوري لكل التدابير التعسفية والقيود التي تفرضها إسرائيل على جميع وكالات الإغاثة الدولية، وإزالة حدار الفصل غير المشروع في الضفة الغربية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلزم إسرائيل بتعويض الأونروا عن الأضرار التي ألحقها بممتلكات الوكالة. والاستعمار الإسرائيلي أثراً من آخر آثار الاستعمار والفصل العنصري. ولقد شاركت المملكة العربية السعودية في جميع مؤتمرات السلام الدولية المعنية بفلسطين، واقترحت مبادرة السلام التي اعتمدها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢. والدعم المالي ليس هو الطريقة الوحيدة لحل مشاكل اللاجئين. فاللاجئون يحتاجون إلى الدعم السياسي من المجتمع الدولي بغية حل القضية الفلسطينية من خلال اعتراف الأمم المتحدة بدولتهم، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وإذا ما سُمح للاجئين بالعودة في إطار سلام عادل وشامل يستند إلى قرارات الأمم المتحدة سيعود الأمن والاستقرار إلى جميع أنحاء المنطقة.

٥٧ - السيد طراونة (الأردن): قال إن القضية الفلسطينية جوهر النزاع في الشرق الأوسط، وتمثل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محورا أساسيا فيها. وقد سعت حكومة بلده دائما إلى إيجاد حل لهذه المشكلة عملا بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم عن خسائرهم، فضلا عن مبادرة السلام العربية ومعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية لعام ١٩٩٤، التي تدعو إلى حل يستند إلى القانون الدولي.

وقد شهدت الإدارة الاقتصادية تحسنا كبيرا في السنة الماضية، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهد أيضا لتحسين نوعية خدمات الوكالة بحيث تخدم الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بشكل أفضل. ودعت إلى إعادة تقييم تعاون الوكالة مع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين من خلال زيادة التنسيق مع الوكالات والهيئات الأخرى والسلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة. ويجب أن يضمن المانحون أن مساهماتهم تنفق بأكثر الطرق الفعالة الممكنة من حيث التكلفة.

٩٤ - ومضت تقول إنه لما كانت قاعدة الموارد البشرية في مخيمات اللاجئين لا تستخدم كثيرا، فهناك حاجة إلى أفكار جديدة لتمكين من الإنتاج الاقتصادي وتوفير الخدمات بغية زيادة دخول المقيمين وتحسين أحوالهم المعيشية. واقترحت البدء في برنامج رائد في المخيمات يضم أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص. وحيث إن إدماج النهج بشكل أفضل سيعود بالفائدة على تقديم الخدمات في المخيمات، فينبغي أن يساعد المجتمع الدولي الأونروا على وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ. وقد اضطلعت الأونروا بدور هام في التقدم المحرز صوب جعل فلسطين مستعدة لإقامة الدولة، وفي تقديم الخدمات للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وينبغي للأونروا بذل المزيد من الجهد لتطوير النسيج الاجتماعي في المخيمات والأراضي المحتلة، واطاعة الأساس الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية.

٥٥ - السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): حثت الوكالة على مواصلة تقديم خدماتها الإنسانية إلى جميع اللاجئين الفلسطينيين، والتخفيف من معاناتهم لحين تمكنهم من العودة إلى أراضيهم ومنحهم تعويضات عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وفي ضوء توسع برامج الأونروا وزيادة عدد اللاجئين، ينبغي للمانحين مضاعفة مساهماتهم للتخفيف من المشاكل المالية للوكالة. وذكر أن حكومة بلده قد زادت من مساهمتها لتبلغ ٨٦,٧ مليون

المخيمات. وترفض الحكومة رفضاً صريحاً الضغوط التي تمارس على الأونروا لتقليص خدماتها التي يجب، بدلا من ذلك، تطويرها وتحسينها. فضلا عن ذلك، تنوي الحكومة منح الأونروا قطعا من الأراضي لبناء مدارس ومراكز صحية، وترحب بنية الوكالة افتتاح مستشفى في مخيم أربد. كما تقدر الحكومة الأردنية دور الحكومة النرويجية في تمويل دراسة استقصائية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات المملكة بالتعاون مع مؤسسة فافو.

٦٢ - السيد زانغ شانغوي (الصين): وافق على أن الأونروا تعمل في ظروف صعبة للغاية في مواجهة الحالة الإنسانية الحافلة بالتحديات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد جعل الحصار على غزة حياة اللاجئين أكثر صعوبة. وتحث حكومة بلده إسرائيل على رفع الحصار والسماح بوصول المعونات الإنسانية والسلع الأساسية إلى اللاجئين. ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة اللاجئين، وقال إنه ينبغي للمانحين أن يفوا بالتزاماتهم على الفور. وقد دعمت الصين دائما أعمال الأونروا، وهي تشعر بالقلق إزاء ما لديها من عجز في التمويل. وقد قدمت الصين منذ عام ١٩٨١ مساهمة سنوية إلى الوكالة، وستواصل القيام بذلك. وكانت الصين دائما من المؤيدين للقضية العادلة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولذلك ساندت الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة. والتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين أمر حيوي لتسوية قضية فلسطين والتزاع العربي - الإسرائيلي.

٦٣ - رئيس الأساقفة تشوليكات (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الحالة الاقتصادية العالمية تتدهور، مثلها مثل الوضع المالي للأونروا. وتقترب الوكالة والمنظمات غير الحكومية التي تساعد اللاجئين بسرعة من نقطة الانهيار في مواجهة تزايد أعداء اللاجئين والطلبات الجديدة على الخدمات. والتوصل إلى التسوية العادلة، التي تأخرت كثيرا،

٥٨ - وأضاف أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أنشئت في عام ١٩٤٩ لتعالج تحديدا شؤون اللاجئين الفلسطينيين، مما يضع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمام مسؤولياتهم تجاه هؤلاء اللاجئين. وأكد من جديد أهمية استمرار إسناد هذا الدور إلى الأونروا حين إيجاد حل للقضية.

٥٩ - ومضى يقول إن أرقام الأونروا تشير إلى أن الأردن يستضيف ٢ مليون لاجئ فلسطيني، أي ما نسبته ٤٢ في المائة من مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وهي حالة تثقل كاهل ميزانيته التي تعاني بالفعل من العجز. وسينفق الأردن ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١ على خدمات اللاجئين. ومع ذلك فإن الأردن لم يُخصص له إلا ٢١ في المائة فقط من الميزانية العامة للأونروا. وأكد من جديد على ضرورة منح الأردن نصيب عادل من مخصصات الوكالة، وبخاصة في ضوء مشاكله الاقتصادية. وتقديم الأردن لهذه الخدمات إلى اللاجئين يجب ألا يفسر بأي حال بأنه موافقة منه على تقليص خدمات الأونروا أو تمويلها أو التنازل عن حق العودة.

٦٠ - وذكر أن الفارق الهائل بين مسؤوليات الوكالة وميزانيته يدعو إلى القلق، ويهدد دور الوكالة ومجتمع اللاجئين، الذي هو بأمر الحاجة للدعم. وأي تقليص في الخدمات سيؤثر سلبا على السلام والأمن في المنطقة؛ وعلى جميع الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المالية دون تأخير وزيادة مساهماتها، كما ينبغي بذل المزيد من الجهود لتوسيع قاعدة المانحين.

٦١ - وأضاف أن من المهم أيضا توسيع نطاق أعمال الأونروا لتشمل جميع المخيمات الثلاثة عشر في الأردن وتمديد هذه الأعمال إلى مناطق أخرى من البلد، إذ أن ٨٢ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يقطنون خارج

٦٤ - وأشار إلى أن القدس هي التراث الروحي لليهودية والمسيحية والإسلام، ودعا الأطراف إلى التفاوض بحسن نية وكفالة الحريات الدينية في المدينة والسماح للناس من جميع الأديان والجنسيات بالوصول إلى الأماكن المقدسة. ويتعين على المجتمع الدولي تيسير إجراء مفاوضات هادفة بغية التوصل إلى حل توفيقى معقول لضمان تحقيق سلام عادل ودائم في الأراضي المقدسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

للتزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو الحل للمشاكل الكثيرة التي يواجهها الشرق الأوسط؛ ويقدم الحل على أساس وجود دولتين أفضل فرصة لإنهاء معاناة اللاجئين. وفشل الأطراف في حل خلافاتهم بسبب العنف الذي يضر بالأبرياء على كل من الجانبين؛ وأضاف أن ذلك كان له آثار عالمية استغلها الكثيرون لتحقيق مكاسب جغرافية - سياسية. وفي الوقت نفسه، وُلد جيل رابع من الفلسطينيين يحمل مركز اللاجئين. وينظر الكرسي الرسولي في طلب فلسطين قبولها في الأمم المتحدة كدولة عضو من منظور محاولات التوصل إلى حل نهائي. ويجب اتخاذ قرارات شجاعة من أجل السلام. وللفلسطينيين الحق في إقامة دولة مستقلة بينما للإسرائيليين الحق في الأمن داخل حدود معترف بها دولياً.